لسانيات النص النشأة والتطور 2

- **من الجملة إلى النص:**

لا جرم أَنَّ الدراسات النحويةّ ولعصور طويلة لم تتجاوز حدود الجملة في التحليل اللغوي، تاركة تحليل النصّ للبلاغة والأسلوبيّة، وهذا ما أثرى التراث اللغوي الذي شكّل حصيلة جوهريةّ أمدّت الوصف النحوي للنصّ بمفاهيم وأدوات لا يمكن الاستغناء عنها "لكنّ إطار نحو النصّ ومبادئه يلزم البحث عن نماذج أشمل وطرق وصف مغايرة قادرة على استيعاب ذلك التحوّل وتقديم محاولات جديدة لتحقيق الكفاية الوصفيةّ والتحليليّة "

ولعلّ من أبرز دواعي التحوّل من نحو الجملة إلى نحو النصّ: إنّ الأخير لا يقرّ للجملة بالاستقلال، مما يجعل نحو الجملة غير كاف لوصف تتابعات كبرى تتجاوز الجملة، وظواهر تتعلق ببنية النصّ ككلّ، أي أَنَّ الجملة ذات دلالات جزئيةّ في النصّ، ولا يمكن أن تقرّر الدلالة الحقيقيّة لكلّ جملة داخل كليّة النصّ، إلا بمراعاة الدلالات السابقة واللاحقة في التتابع الجملي، "إذ ينظر إلى النصّ مهما صغر حجمه على أَنَّه وحدة كليةّ مترابطة الأجزاء، أو بنية معقدة متشابكة مكتفية بذاتها دلاليّا، يتحقق التماسك بين عناصرها المضمونيةّ والائتلاف، أو الترابط بين عناصرها الشكليّة "

وهنا يشير (دي بوجراند و درسلر) إلى أَنَّ المعنى الكلّي للنصّ أكبر من مجموع المعاني الجزئيّة للمتواليات الجمليّة التي تكوّنه، ولا تنجم الدلالة الكليّة عنه إلا بوصفه بنية كبرى، فالنصّ ينتج معناه عن تفاعل مستمر بين أجزائه، ومن ثمّ ينظر إلى ذلك الانسجام الداخلي بين الدلالات الجزئيةّ، وليس إلى ذلك الانتقال المعهود والمنظّم من الجزء إلى الكلّ

وفي محاولة إيجاد فوارق بين الجملة والنصّ يضع (دي بوجراند) مجموعة من هذه الفوارق، مقدّما لها بنظرة في الدراسات اللغويةّ التي اعتمدت بناء الجملة، إذ يرى (دي بوجراند) أنّه على الرغم من اعتماد الدراسات اللغويةّ ولعصور سحيقة على الجملة، إلا أنّ هذا التركيب قد أحيط بالغموض وتعدّد التعريفات، ويورد جملة من التعريفات لمجموعة من اللغويين

المعاصرين؛ منها أن الجملة عبارة عن فكرة تامّة. أو أنها تتابع من عناصر القول ينتهي بسكتة. أو أنها نمط تركيبيّ ذو مكونات شكليّة خاصّة، ويعقّب على ذلك بالقول "إنّ اللمحات التضمينيةّ الوظيفيةّ لكلّ هذه المعايير تختلف اختلافا تامّا فيما بينها، وإنّ البحث العلمي ليوضّح أَنَّ الناس يختلفون في أحكامهم بالنسبة لما تتكون منه الجملة ". ويشير إلى أَنَّنا حين ننظر إلى السكتات التي في الكلام نجد أَنَّ كثيرا من القطع التي نراها جملا لن تحسب على الجمل في معايير أخرى. وإنّ هناك مشكلة أكثر خطورة هي أن تعيين حدود الوقائع النطقيّة يجري عن طريق علامات غير لغويةّ. ويذكر هنا أَنَّ النحو التحويلي عرّف اللغة بأنها مجموعة من الجمل، فكلّ ما لا يوجد في الجملة لابد أن يقدّر بالتحويل والاستنباط. فالجملة هنا عولجت لا بوصفها نمطا تحكمه قواعد نحويةّ، بل بوصفها قضيّة منطقيّة، و يرى (دي بوجراند) أَنَّ ذلك من خواص اللغات المنطقيّة لا اللغات الطبيعيّة، فتعريف مكونات من قبيل الموضوع والمحمول وارد من وجهة نظر المنطق، أمّا المركب الاسميّ والمركب الفعليّ فهي مكونات قواعديّة خالصة.

ثم يخلص إلى أنّ "الكيان اللغويّ المتعدّد المستويات لابدّ أن يكون هو النصّ المشتمل على أجزاء يمكن لها أو لا يمكن أن تركب في صورة جمل ".

- **الفوارق بين الجملة والنص**

يعرض (دي بوجراند) الفوارق التي يراها جوهريّة بين النصّ والجملة وهي:

1. إنّ النصّ نظام فعّال، في حين أنّ الجمل عناصر من نظام افتراضي، ويوضّح المقصود بالنظام الفعّال، هو أَنَّ النصّ تجمّع من الوظائف يوجد عن طريق عمليّات قوامها الحكم والانتقاء اللذان يكونان بين عناصر النظام الافتراضيّ لهذا يمكن لإنشاء النصّ أن يوصف بأنه تفعيل. وهذه السمة هي المعيار الجوهريّ للتعرّف على النصّ بهذا الوصف، ويتبع ذلك أَنَّ النصّ ليس مجرد منزلة مختلفة عن منزلة الجملة، فقد يكون النصّ أكثر من كلمة واحدة، وقد يتألف من عناصر ليس لها ما للجملة من الشروط: مثل: علامات الطريق، والإعلانات، والبرقيّات.. وغيرها.

2. إنّ الجملة كيان قواعديّ خالص يتحدّد على مستوى النحو فحسب، أما النصّ فإنه يعرف تبعا لمعايير النصّيّة، كالاتّساق، والانسجام، والقصد، ورعاية الموقف، والتناصّ، والإعلاميّة.

3. إنّ قيود القواعد المفروضة على البنية التجريديةّ للجملة في النصّ يمكن أن يتمّ التغلّب عليها بالاعتماد على سياق الموقف، فالعناصر التي يمكن فهمها من الموقف مثلا عن طريق الإدراك

الحسّيّ يمكن السكوت عنها أو اقتضابها بوساطة المتكلم من دون الضرر بالطاقة الاتصاليّة للنصّ، وبذا لا يكون الصواب النحوي قانونا، بل يعدّ معيارا نلجأ إليه عند عدم وجود قرائن محدّدة، أو هو معيار يفضّل على غيره عند تعدّد الاحتمالات.

4. إنّ الفرق بين ما يطابق القواعد النحويّة وما لا يطابقها، فرق تقابليّ ثنائيّ عندما تكون ثمةّ قواعد دقيقة وكاملة لضبط الجمل. فالحكم بأنّ تركيبا ما يعدّ جملة يتمّ بمقارنة هذا التركيب بالأنماط التي تسمح بها القواعد النحويّة.

أما الفرق بين ما يعدّ نصّا وما لا يعدّ نصّا فلا يتمّ بمثل هذه المقارنة الآليّة فكون النصّ مقبولا أو غير مقبول يعتمد على دوافع الموقف والإسهام في عملية الاتصال.

5. ينبغي للنصّ أن يتصل بموقف تتفاعل فيه مجموعة من المرتكزات والتوقعات والمعارف تسمّى أسباب الموقف. أمّا الجمل فلا يمكن أبدا أن ترد من دون تكلّف؛ أما لكونها أطول أو أعقد أو أكثر توابع، أو لكونها فارغة من المعنى أو غير ذات أثر عمليّ في الأداء، فالقواعد التجريديةّ لتكوين الجملة لا يمكن التقنين لطولها أو عدد مكملاتها بحيث يتوقف بعده تتابع العناصر لتصبح الجملة جملة ذات معنى.

6. لا يمكن النظر إلى النصّ على أنّه مجرد صورة مكونة من الوحدات الصرفيّة أو الرموز اللغويّة. إذ إنّ النصّ تجلّ لعمل إنسانيّ ينوي به شخص ما أن ينتج نصّا، ويوجّه السامعين به إلى أن يبنوا عليه علاقات من أنواع مختلفة. لذا يبدو هذا التوجيه مسبّبا لأعمال إجرائيةّ. فالنصوص تراقب المواقف وتوجهها وتغيّرها. وليس للجملة هذا العمل، لذا فهي ذات أثر محدود في المواقف الإنسانيةّ، لأنها تستعمل لتعريف الناس كيفيّة بناء العلاقات النحويةّ فحسب.

7. النصّ توال من الحالات؛ كالحالة المعلوميّة، والحالة الانفعاليّة، والحالة الاجتماعيّة. وهذه الحالات عند مستعملي النصّ عرضة للتغيّر بوساطة النص. و أنَّ إنتاج النصّ وفهمه يأتي في صورة توال من الوقائع. ففي كلّ نقطة من نقاط هذا التوالي تطبّق الضوابط السائدة، فضوابط بدايات النصوص تختلف عن ضوابط استمرارها ونهاياتها. وفي المقابل يجري النظر إلى الجمل على أنَّها عناصر من نظام ثابت متزامن، أي نظام يرى في حالة واحدة مثاليّة مفارقة للتطور.

8. إنّ الأعراف الاجتماعيّة تنطبق على النصوص أكثر مما تنطبق على الجمل، فالوعي الاجتماعيّ ينطبق على الوقائع لا على أنظمة القواعد النحويّة، إذ إنّ السمة الاجتماعيّة لتراكيب بعينها لا تؤثر إلا في قسط ضئيل من مجموع القواعد.

9. العوامل النفسيّة أوثق علاقة بالنصوص منها بالجمل. فالجملة من حيث الصياغة الذهنيّة شكل استكشافيّ بجانب أمور أخرى تعين على الغايات الواسعة للاتصال، كالتعبير، وتذكر المعلومات، أو السعي إلى غاية ما. أما حدود الجملة فيتمّ تحديدها فيما بعد في أثناء اتباع النصّ، ثم يستغنى عنها في المراحل الأولى للفهم.

10. إنّ النصوص تشير إلى نصوص أخرى بطريقة تختلف عن اقتضاء الجمل لغيرها من الجمل الأخرى، إذ يعتمد متعلمو اللغة في استعمال الجمل على معرفة القواعد من حيث هي نظام افتراضيّ عامّ، أمّا من أجل استعمال النصوص، فإنّ الناس بحاجة إلى معرفة عمليّة الأحداث الجارية بخصوصها وتنطبق هذه الحالة من التناصّ على الملخّصات ومسوّدات الموضوعات ، والاستطرادات، والإجابات، ومحاكاة النصوص.

بهذه الفوارق العشرة يحاول (دي بو جراند) أن ينبّه على أَنَّ النصّ أولى بالدراسة من الجملة، لأن الجملة غير قادرة على أن تكون حدثا تواصليّا مكتفيّا بذاته، إذ إنّ الجملة تستدعي جملا أخرى وبذا تكوّن النصّ. ولابدّ من الإشارة هنا إلى أَنَّ (دي بوجراند) في إشارته إلى الجملة، إنما قصد الجمل التي تستعمل كشواهد نحويةّ، أو تلك التي لا تحمل معنى تامّا –المجتزأة من النصّ- إذ إنّ الجمل تامّة المعنى تعدّ نصوصا لما لها من دلالة تغني السامع/القارئ عن البحث في ما ورائها لإتمام فهم المعلومة الواردة فيها. وتجدر الإشارة هنا إلى أَنَّ التحوّل عن الجملة لا يلغي وجودها، إذ هي المرتكز الذي يعتمد عليه النص. بل هي الجزء الأساس المكون للنصّ.